

قرارات

وزارة المالية

قرار رقم ٦٤١ لسنة ٢٠١١

نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار وزير الخزانة رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ بتحديد نطاق الدوائر الجمركية والمعدل بالقرار رقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تحديد الدائرة الجمركية لميناء القاهرة الجوى «مبنى الركاب رقم (١)» ؛

وعلى قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ بشأن تحديد نطاق الدائرة الجمركية لمبنى الركاب رقم (٢) بميناء القاهرة الجوى والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٧٥٨ لسنة ٢٠٠٨ بتوسيع الدائرة الجمركية لمطار القاهرة الدولى لتشمل مبنى الركاب رقم (٣) ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٤٨ لسنة ٢٠١١ باستقطاع مساحة مقدارها ٦١٠٥ أمتار مربعة بصفة مؤقتة من الدائرة الجمركية لميناء القاهرة الجوى ؛

وعلى كتاب رئيس مجلس إدارة شركة ميناء القاهرة الجوى رقم (١٥١٣) فى ٢٠١١/٨/٩ بشأن طلب توسيع الدائرة الجمركية لميناء القاهرة الجوى لتشمل صالة مبنى الرحلات الموسمية ؛

وعلى محضرى المعاينة المؤرخين ٢٠١١/٩/١١ ، ٢٠١١/٩/١٨ ؛

وعلى كتاب الإدارة العامة لشرطة ميناء القاهرة الجوى رقم (٣١٩٢) فى ٢٠١١/٩/١٧ والمتضمن بأن صالة مبنى الرحلات الموسمية مؤمنة بالخدمات الشرطية (تأمين - جوازات - مباحث - مرور - حماية مدنية ، إلخ) ؛

وعلى الرسم الهندسى المعتمد للمساحة المراد ضمها ؛

وعلى ما عرضه رئيس مصلحة الجمارك ؛

قرار :

(المادة الاولى)

تضاف إلى الدائرة الجمركية لميناء القاهرة الجوى مساحة إجمالية مقدارها ٢٧٨٦٢ متراً مربعاً تقريباً (سبعة وعشرون ألفاً وثمانمائة واثنان وستون متراً مربعاً تقريباً) ، وتقع هذه المساحة شمال المهبط وغربه وذلك على النحو الموضح تفصيلاً بالرسم الهندسى ومحضرى المعاينة الجمركيين المرفقين وتحدد حدود هذه المساحة وأبعادها على النحو التالى :

الحد الشمالى : يطل على ساحة انتظار لمبنى الركاب للرحلات الموسمية .

الحد الجنوبى : يطل على مهبط الطائرات .

الحد الشرقى : يطل على مبنى الركاب رقم (٣) .

الحد الغربى : يطل على الطريق الجديد .

(المادة الثانية)

يتعين على شركة ميناء القاهرة الجوى الالتزام بما يلى :

(أ) تأمين باقى المساحة التى تم ضمها للدائرة الجمركية وفقاً للأحكام المقررة

للدفاع المدنى والحريق وحراسة المنشآت على مدار ٢٤ ساعة .

(ب) أن يخصص لمصلحة الجمارك عدد مناسب من الغرف والمكاتب بصالتى السفر

والوصول ومخازن الوديعة والمحجوزات ومخازن المتخلف وكذا حجرة المخزينة

وتأثيثها بالأثاث المناسب وذلك حتى يتسنى لمصلحة الجمارك مباشرة أعمالها .

(المادة الثالثة)

يتم إزالة السور الحالى للدائرة الجمركية بالحد الجنوبى واعتبار السور الذى تم إنشاؤه

حداً للدائرة الجمركية .

(المادة الرابعة)

يعتبر محضرا المعاينة الجمركيان والرسم الهندسى المعتمد المتضمن الحدود والأبعاد ،
وقرار وزير الخزانة رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقرار رقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ ،
وقرار رئيس مصلحة الجمارك رقم ٢ لسنة ١٩٨٦ ، وقرار وزير المالية رقم ٧٥٨ لسنة ٢٠٠٨ ،
وقرار وزير المالية رقم ٤٨ لسنة ٢٠١١ جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،
وعلى الجهات المختصة - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القرار .

صدر فى ٢٠١١/١١/٢

نائب رئيس مجلس الوزراء

للشئون الاقتصادية

ووزير المالية

د. حازم الببلاوى